ورقة سياسات

حقوق المواطن
الإنسان في زمن اللا مساواة العالمي

اعداد

د.سمير مرقص

وزير سابق ومفكر مصري

أولًا: تمهيد

تشير كل المعطيات إلى أن "الحقوق"؛ سواء المواطنية التي ترتبط بالمواطن، أي مواطن، في وطنه من خلال علاقته بدولته ومجتمعه بما يضم من بِنَى مختلفة من جهة، والإنسانية الكونية ــ الطبيعية ــ لأي إنسان يعيش على الكوكب من جهة أخرى، قد أصبحت قضية وجودية للمواطن/ الإنسان، إذ لا يمكن الحياة للمواطن/ الإنسان دونها. تأسس هذا اليقين الإنساني ـ المواطني مع بدايات القرن السادس عشر، الذي شهد نهايات أو "انحدار ثقافة العصر الوسيط"، أو ثقافة القرون الوسطى. ففي تلك اللحظة التاريخية كان العالم يشهد تحولات اقتصادية واجتماعية مركَّبة بطلها ـ آنذاك ـ الطبقة البرجوازية الصاعدة. كان من نتاج هذه التحولات حدوث تغيُّرات جذرية في البِنى الاقتصادية والاجتماعية، متحررة من تلك البنى الاقتصادية والاجتماعية المقيِّدة للفرد بالكلية التي عرفها العالم في العصور الوسطى. لذا كان من الطبيعي أن تركِّز تلك التحولات التي حملتها البرجوازية الصاعدة في القرن السادس عشر في اتجاه كيفية دعم حرية الإنسان بدرجة أو أخرى. في هذه الفترة تحديدًا شهد العقل الإنساني المدني والديني اجتهادات فكرية ولاهوتية تواكب جديد التحوُّلات الاقتصادية والاجتماعية، بما يصبُّ

في اتجاه دعم مكانة الفرد من خلال الاعتراف بأن له حقوقًا عامة إنسانية. عُرفت تلك الحقوق الإنسانية العامة في الأدبيات بالحقوق الطبيعية

أبدع مفكرو عصر التنوير[1] في الحديث عن الحقوق الطبيعية للإنسان، وواكبت الإبداعات التنويرية، حول قيمة الإنسان، اجتهادات دينية إصلاحية تحرره من السلطة الدينية المتعسفة. بهذا، تكونت الأسس الفكرية لحقوق الإنسان[2] نتيجةً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثمَّ الثقافية والدينية، التي طرأت على المجتمعات الأوروبية، والتي سبقت ـ تاريخيًّا ـ سائر المجتمعات الأخرى في هذا المسار التطوري. بيد أن الحقوق في بُعدها المواطني لم تخرج إلى النور إلا بعد أن ترسخت على أرض الواقع ماديًّا الدولة بذلك ما يُطلق عليه في أدبيات العلوم التاريخية والسياسية "نظام وستفاليا[3] Westphalia System"؛ الذي عُدَّ نقطة تحول مهمة ليس في التاريخ الأوروبي فقط، وإنما للنظام الدولي أيضًا، إذ استطاعت "وستفاليا" أن

1- مثل فولتير (1694 ــ 1778)، وجان جاك روسو (1712 ــ 1778)، وديفيد هيوم (1711 ــ 1776)، وإسحق نيوتن (1642 ــ 1727)، ومونتسكيو (1689 ــ 1757) وجينيس ديدرو (1713 - 1784) وآدم سميث (1723 ــ 1790) وكانط (1724 ــ 1804)

هناك مجموعة من المفكرين الذين غالبًا ما يُطلق عليهم لقب "فلاسفة ما قبل التنوير" لأنهم أسسوا بعض الأسس الرئيسية التي بُني عليها عصر التنوير. تشمل هذه المجموعة فرانسيس بيكون (1561-1626)، توماس هوبز (1588 - 1679)، رينيه ديكارت (1596 - 1650)، باروخ سبينوزا (1632 - 1677)، وجون لوك (1632 ــ 1704).

2- مثَّلت الأفكار التنويرية حول حقوق الإنسان التأسيس التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان الكونية.

3- رسخ مبدأ السيادة والمساواة داخل كل دولة من الدول القومية من ناحية، وبين الدول القومية البازغة حقوق المواطنة.

تنقل أوروبا من إقطاعيات متنافسة إلى دول ذات سيادة، محققة المساواة فيما بينها التي كانت المدخل إلى المساواة بين البشر في كل دولة على حدة. بَيدَ أن هذه المساواة الداخلية بين أفراد كل دولة على حدة لم تتحقق تلقائيًّا، وإنما بجهد وحركة الناس النضالية لتحقيق المساواة في الداخل

في هذا السياق، يعتبر المؤرخون الدولة القومية هي التي أعادت صياغة الحقوق في طبعتها/ تجليها المواطني في إطار العلاقة التعاقدية: السياسية/ المدنية والاجتماعية بين الفرد ـ المواطن ـ والدولة.

ومنذ القرن السابع عشر وإلى يومنا هذا، أصبحت مسألة الحقوق مركَّبة، إذ بات على الفرد القيام بمهمة مزدوجة من أجل أن:

- يؤمِّن ما حُبي به بالطبيعة ويتجاوز الحدود والقوميات والخصوصيات، ألا وهو إنسانيته وحقوقه الأساسية من كرامة إنسانية وحق في الحياة.
- ويناضل ـ بفاعلية ـ في كل دوائر حركته في إطار دولته ومجتمعه، ضد بِنَى الظلم المختلفة من أجل حقوقه المواطنية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية/ الدينية والثقافية؛ في داخل دولته ومجتمعه، وذلك لتحقيق الحد

الأدنى من المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.

بلغة أخرى، أصبح الفرد مطالَبًا بأن يمارس مواطنيته من أجل اكتساب حقوقه كمواطن من البِنى المختلفة؛ الدولتية والمجتمعية من جانب، كما عليه، وفي الوقت نفسه، أن يلتزم ترسيخ ثقافة وقيم حقوق الإنسان لكل إنسان وأي إنسان يشاركه الفضاء العام/ المجتمع على اختلاف مشاربه وتوجهاته وتحيزاته

صفوة القول أن الليبرالية التاريخية كانت انتصارًا باهرًا -بحسب رمزي زكي- على "النظام الإقطاعي الذي ساد في العصور الوسطى"، انتصارًا على:

- الاستبداد، والعبودية والظلم.
- قهر حرية الفرد وحقوقه.

وقد أدت هذه الانتصارات إلى:

- إعادة اكتشاف الفرد، وطبيعة وأنواع حقوقه، وضرورة المساواة كشرط لتحقُّق منظومة الحقوق.

في هذا الإطار، انطلق -تاريخيًّا- قطار الحقوق الإنسانية-المواطنية في مسار تاريخي جسَّد العلاقة الوثيقة بين الحقوق الإنسانية في بُعدها العام والكوني من جهة، والمواطنية التي تمارَس في إطار الجماعة الوطنية من جهة أخرى

ثانيًا: مسيرة الحقوق في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

كان من المفترض أن يمضي القطار الحقوقي قُدُمًا دون تعطُّل، خصوصًا أن الثورة الفرنسية في 1789 قد أصبغت على الحقوق الإنسانية - المواطنية شرعية تاريخية من خلال اعتماد الجمعية الوطنية الفرنسية ما أطلقت عليه:

"إعلان حقـوق الإنســان والمواطـن"، وهو الإعلان الذي صار مرجعًا للنصوص الحقوقية، كذلك للتجارب الميدانية التي دارت حول الحقوق بتجلِّيها الإنساني - المواطني.

بيد أن مجتمع ما بعد الثورة الفرنسية لم يعُد هو المجتمع البسيط الإقطاعي، وإنما بات أكثر تركيبًا عقب الثورة الصناعية وحدوث نقلات علمية وتكنولوجية مذهلة، وعليه ثارت قضايا معقدة بخصوص الأجر والربح، والحقوق، والعدالة الاجتماعية، وأنظمة الضمان الاجتماعي.

عند هذه النقطة بدأ المفكرون والمعنيون الانتباه إلى أن التغييرات المجتمعية Societal، التي تحدث مع كل تحول يلحق ببنية المجتمع تُحدث تحولات عميقة في بناه المتعددة، وتفاوتات كثيرة بين البشر على كافة الأصعدة. لا مساواة مدنية

وسياسية تتمثل في اختلال المساواة أمام القانون، ومنع حق التمثيل السياسي عن بعض شرائح المجتمع، كذلك لا مساواة اقتصادية واجتماعية أو ما بات يُعرف في الأدبيات المعاصرة بـ"تكافؤ الفرص" بين الجميع دون استثناء، وأخيرًا لا مساواة ثقافية تعوق البعض، دون غيرهم، في التعبير والممارسة عن الرموز والطقوس الثقافية والعقدية. كما لوحظ أنه يمكن أن يقوم أولو الأمر بعملية توزيع غير عادلة للأفراد/ المواطنين، أو بتوزيع عادل لمن لا يستحق

تبيَّن بوضوح أن ظاهرة التفاوت الاجتماعي أو اللا مساواة، قد اعتبرها جان جاك روسو شكلًا من أشكال العنف والإكراه مهما تذرَّعت بالقوانين والسنن.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن مفهوم المساواة، في معناه الحديث، يدين بكثير إلى عصر الأنوار من جهة، وإلى روسو من جهة أخرى، فهو يحمِّل المجتمع مسؤولية وجود اللا مساواة، فلا يوجد تفوق طبيعي للبعض على الآخرين، وينبغي للدولة بمؤسساتها أن تعتبر جميع الأفراد سواسية منذ ولادتهم، وعليها أن توفر وتضمن، عبر القانون، المساواة في الحق، بيد أن الجديد الذي أضافه روسو هو أنه ميَّز بين التفاوت الطبيعي، أي عدم تساوي البشر من حيث السن والصحة والمقدرة الجنسية والمعنوية، وبين ما أطلق عليه التفاوت الأخلاقي، والمدني، والسياسي، والاقتصادي، إلخ)فهو تفاوت مستحدَث بالمواضعة والاصطناع وهو عدم المساواة في الثروة والجاه، والسلطان والامتياز والمكانة)

ثالثًا: جدل الحقوق - المساواة

يبيّن التطور الاجتماعي وتبلور الفئات والطبقات الاجتماعية وتكوُّن المؤسسات بأشكالها المختلفة، أن قضية العدالة/ المساواة أكثر من أن تكون قضية أخلاقية أو دينية محضة، فهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا؛ بنيويًّا وهيكليًّا بحركية المجتمع وطبيعة الدولة بهياكلها ونمط الإنتاج السائد والتوجهات المعمول بها وعمَّن تعبِّر، وأخيرًا السياسات القائمة ومدى قدرتها على تحقيق المساواة أم لا. وكانت ذروة هذه النقاشات والالتفات الحاسم لقضية العدالة/ المساواة مع الثورة الفرنسية، إذ تأسس مبدأ "الحق في المساواة"، من خلال إعلان حقوق الإنسان والمواطن. لقد فتح هذا المبدأ آفاقًا جديدة على المستويات المدنية، والقانونية، والسياسية، وأخيرًا الاقتصادية والاجتماعية

وبالنسبة إلى المساواة الاقتصادية والاجتماعية، فلقد انطلقت من نص تضمنته الوثيقة الفرنسية تؤكد على "العدالة ذات السرعة المزدوجة" في تأمين توزيع الأعباء والمزايا الاجتماعية. بيد أن هذا المبدأ لم يمنع من اكتشاف أن كل الأفراد لا يستفيدون من الفرص نفسها حسب مراكزهم في السلم الاجتماعي، ومن ثمَّ يتراوح تفعيل منظومة الحقوق

خلاصة القول نشير إلى جملة أمور:

1. المساواة نتاج حركة الناس ونضالاتهم. نعم بدأت فكرية من خلال مقولات الفلاسفة الأُوَل، ولكن مع تعقُّد المجتمعات وتكوُّن شبكة مصالح متقاطعة باتت النظريات تفسر ما يحدث في الواقع بسبب حركة الناس من أجل اكتساب المساواة.

2. المساواة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الدولة ومؤسساتها المتعددة وبتركيبة المجتمع بتكويناته المختلفة.

3. المساواة ليست نصوصًا تُدرَج في دساتير وقوانين ووثائق، وإنما قوى قادرة على جعلها موضع التنفيذ.

4. المساواة القانونية لا تحول دون وجود اللا مساواة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

التأكيد أن المساواة ومدى تحققها النسبي هو نتاج حركة/ نضال الناس على أرض الواقع في اكتساب هذه المساواة من حيث المبدأ، ومن حيث الدرجة، ومن حيث قدرتها على تحقيق تأثير إيجابي في حياة الناس، ومن هنا جاء اعتبارها أحد التجليات المهمة للمواطنة التي هي تعبير عن حركة الناس

حلَّ القرن العشرون، واشتعلت حربان عالميتان وتعرَّض العالم الذي أطلق الحقوق إلى أزمة اقتصادية تاريخية، ومن ثَمَّ تبين أن منظومة الحقوق، سواء على مستوى الإنسان ككائن

كوني، أو المواطن الذي ينتمي إلى جماعة وطنية/ دولة بعينها، تعاني الكثير لسببين، هما:

الأول: حرص الدول التي انطلق منها حديث الحقوق بتجليَيْها على تفعيله في سياقها فقط، ولم تعطِ نفس الحرص كي يمتد التفعيل إلى المستوى الكوني، ذلك لأنها كانت تمارس سلوكًا استعماريًّا (كولونياليًّا) على كثير من دول العالم[4].

الثانـــي: تأكد مدى الترابط العميق بين الاقتصاد والسياسة والحقوق، إذ لا مجال لتفعيل الحقوق بتجليَيْها الإنساني - المواطني؛ ما لم تكن بِنى الاقتصاد والسياسة -وبالتبعية البِنى الاجتماعية والثقافية- داعمة لهذا التفعيل، فلا تحول دون تطبيقها

4- نشير هنا إلى أحد رجال الفرنسيين يدعى الأب غريغوار (1750 ــ 1831) وكان مناصرًا للعبيد من ضحايا الكولونيالية خارج أوروبا كذلك للمهمشين من خارج النخبة السياسية والاقتصادية الرأسمالية في الداخل الأوروبي. الذي كان له فضل التنبيه بأن الثورة الفرنسية لم تضع إعلانًا مشابهًا لحقوق الشعوب. كما أن حقوق المواطن في الداخل التي دعت وثيقة الثورة الجميع على التمتع بها اقتصرت على النخبة الاقتصادية والسياسية. خصوصًا مع انتكاسة الثورة لاحقًا.

بنى تتفاقم اللا مساواة
اللا مساواة
حقوق:
الإنسان ـ المواطن
منظومة حقوق مُعطلة

رابعًا: المسار التاريخي لمتلازمة الحقوق - المساواة في 100 سنة

أ.الأزمة الاقتصادية في 1929: الحقوق التي تاهت والمساواة التي غابت

عرف العالم إرهاصات الأزمة الاقتصادية العالمية في نهاية العقد الأول من القرن العشرين، ومع مطلع العقد الثاني تورط العالم في حرب عالمية أولى كشفت عن كثير من العورات في البِنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعالم الليبرالي، الذي كان مفكروه التنويريون وساسته القوميون على قناعة بأنهم - إضافة إلى بناء الدولة القومية وفق النظام الرأسمالي القائم على منظومة حقوقية إنسانية ومواطنية - يقدمون "أنفسهم نزعة عالمية" يمكن الاقتداء بها. إلا أن النزاعات الإقليمية، والصراعات بين إمبراطوريات ما قبل القرن العشرين ثم اندلاع الحرب العالمية الأولى، وتشكُّل الحركات العصبية والفاشية التي عرفها العالم منذ مطلع القرن العشرين قد عطَّلت تفعيل منظومة الحقوق بدرجة أو أخرى.

وبحلول سنة 1929، حدثت الأزمة الأبرز في تاريخ الرأسمالية والنظام الاقتصادي العالمي، إلى انطلاقة اللا مساواة التاريخية بين القلة الثروية والكثرة المواطنية. فلقد شكَّلت أزمة

الكساد الكبير عام 1929 لحظة تاريخية مفصلية، إذ أبرزت الترابط العميق بين الاقتصاد والسياسة ومنظومة الحقوق الإنسانية والمواطنية. ففي هذه الأزمة، انهارت البورصات، وتراجعت معدلات الإنتاج، وانتشرت البطالة والفقر في مجتمعات القلب الرأسمالي، وبطبيعة الحال الدول والمجتمعات التابعة، وعليه انكشفت الرأسمالية التي كانت تدَّعي أنه بتطبيقها تضمن الإنسانية بلوغ الكرامة الإنسانية والحرية والمواطنة. كما بيَّنت الأزمة إخفاق الليبرالية الكلاسيكية التي صارت منذ نهاية القرن الثامن عشر تعبِّر عن "جيو ثقافة" النظام - العالم، حسب تعبير إيمانويل والرشتاين، في تحقيق وعودها الاقتصادية من ناحية، وقيمها الحقوقية الإنسانية والمواطنية، بالكيفية التي تصوَّرها مفكرو التنوير من ناحية، وساسة الدولة القومية من ناحية ثانية. والأهم هو أن ضمانة تفعيل منظومة الحقوق، بتجليَيها الإنساني والمواطني، تستلزم تأهيل البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كي لا تتحول إلى عوائق تعطِّل تحقيق هذه الحقوق[5].

وبالأخير، تأثرت فاعلية منظومة الحقوق الإنسانية والمواطنية. وكان التفاوت الحاد بين البشر هو الحقيقة الكبرى

5- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتابات الاقتصادي الكندي جون كينيث جالبريث الليبرالي المناهض لاقتصاد السوق، حيث يشرح بدقة كيف تبلورت اللا مساواة ــ مبكرًا ــ في النظام الرأسمالي بليبراليته المنادية بالحقوق. كذلك لماذا قبلت القلة الثرية بعد طول معارضة بالتدابير التي توفر قدرًا من الأمن الاجتماعي للمواطنين. وذلك في كتابيه: المجتمع الثري، وتاريخ الفكر الاقتصادي.

التي خرج بها العالم في فترة ما بين الحربين العالميتين[6].

ب. زخم جديد لجدل الحقوق ـ المساواة: رفاه الشمال وتنمية الجنوب (كفالة الحقوق والمساواة للجميع)

جدد الانتعاش الاقتصادي (الكينزي) العالم من جانب أول، وهزيمة الأنظمة الفاشية والنازية والانكشاف النسبي للستالينية من جانب ثانٍ، وتطلعات شعوب العالم للاستقلال والتحرر والتنمية من جانب ثالث، حديث الحقوق بتجلِيَيه الإنساني

6-لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتابات الاقتصادي الكندي جون كينيث جالبريث الليبرالي المناهض لاقتصاد السوق، حيث يشرح بدقة كيف تبلورت اللا مساواة ــ مبكرًا ــ في النظام الرأسمالي بليبراليته المنادية بالحقوق، كذلك لماذا قبلت القلة الثرية بعد طول معارضة بالتدابير التي توفر قدرًا من الأمن الاجتماعي للمواطنين، وذلك في كتابيه: المجتمع الثري، وتاريخ الفكر الاقتصادي.

على مدى 40 سنة، أي في الفترة من 1909 إلى 1949 التي شهدت حربين عالميتين، زاد تركز وتمركز رأس المال وتنامت الاحتكارات الصناعية بشكل غير مسبوق، وحظي أصحاب الثروات بامتيازات عديدة. في هذا السياق، حدثت أزمة 1929 بفعل حالة الركود الشديدة التي أصابت العالم الغربي التي أدت إلى إفلاس آلاف البنوك وانخفاض حجم الأجور المدفوعة إلى 60%، بالإضافة إلى بطالة وصلت إلى 12 مليونًا من العاطلين. وكان لظهور اللورد كينز (عالم الاقتصاد الشهير) أهمية كبيرة في التعامل مع أزمة النظام الرأسمالي آنذاك. فلقد كانت رؤية كينز تقوم على:"الهجوم الشديد على المدرسة الكلاسيكية وعلى قانون "ساي" للأسواق. وبَيَّن أن حالة التشغيل الكامل التي ادعى الكلاسيكيون أنها الوضع الطبيعي والعادي للاقتصاد القومي، ليست إلا حالة خاصة فقط، وأن توازن الاقتصاد القومي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل. واجتهد كينز لتفسير القوى التي تحدد مستوى ذلك الدخل. وأنه لا سبيل لمواجهة التفاوتات المختلفة إلا بتطبيق سياسة ما بات يُعرف بالصفقة الجديدة التي تبناها الرئيس الأمريكي روزفلت، وهي سياسة تصب في محاولة تحقيق المساواة - قدر الإمكان - من خلال توفير مجموعة من التشريعات والنظم التأمينية والرعائية ضد المرض والبطالة، كذلك تقديم الخدمات اللازمة للجميع في مجالي التعليم والصحة بالإضافة إلى الخدمات العامة من طرق ومساكن، إلخ. ومن ثم راعت الصفقة الجديدة:

- مصالح (حقوق) المواطنين (الإنسانية والمواطنية) من دون تمييز: الأثرياء والفقراء، فحظيت هذه السياسة على تأييد العمال والمنظمات المدنية وملايين من المزارعين وموظفي الحكومة وجميع الجماعات العنصرية والاجتماعية لهذه السياسة.

والمواطني. في هذا السياق، انطلق زخم جديد لجدل الحقوق - المساواة؛ مؤسسيًّا من خلال المنظومة الأممية من جانب، وفكريًّا و"سياسياتيًّا" على مستوى الدولة الوطنية في المركز وفي الأطراف على السواء من جانب آخر. لقد كشف هذا الزخم بجلاء أن تحويل منظومة الحقوق إلى أداة لضمان المساواة، وتحقيق إنسانية الإنسان ومواطنية المواطن، ليس مسارًا بسيطًا، بل معقَّدٌ ومركَّب، لتداخله العميق مع بنية التطور الاقتصادي والاجتماعي، ونمط الإنتاج السائد، ونوعية التناقضات الداخلية الطبقية والاجتماعية، وشكل الحكم السائد، كذلك واحتمالية اشتباكه مع المناخات القيمية والثقافية والدينية غير المستعدة لقبول منظومة الحقوق ومن ثَمَّ تأمين المساواة، أو بلغة أخرى المسألة ليست مجرد مطالب يُطالَب بها فتتحقق بسهولة ويسر ميكانيكيًّا، وإنما تبين أن الأمر قد يواجَه بمصالح للبعض تأبى أن تتنازل عن جزء من امتيازاتها للبعض الآخر.

ومن ثَمَّ ليس من قبيل الصدفة، وفي الوقت نفسه، أي بعد أن أرخت الحرب العالمية الثانية أوزارها، أن يُعنَى العالم - ما بعد الحرب العالمية - بتجديد منظومة الحقوق بتجليَيها الإنساني والمواطني بشكل متزامن ووثيق بينهما، وذلك من خلال ما يأتي:

- "شرعنة" حقوق الإنسان كونيًّا.
- و"دسترة" حقوق المواطنة قوميًّا/ وطنيًّا/ محليًّا.

وبالنسبة إلى شرعنة حقوق الإنسان كونيًّا فقد حدث توافق بين دول الأسرة الدولية على إطلاق الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان في العاشر من ديسمبر عام 1948، بهدف إرساء نظام عالمي يتجاوز جرائم الحروب وكوارث الفاشية، وذلك بحماية الكرامة الإنسانية وتأمين المساواة. وقد مهَّدت هذه الوثيقة التاريخية -بشكل أو آخر- الطريق لكي تمكِّن الشعوب -المتطلعة للاستقلال والتقدم والتنمية- من حقوقها، وهو ما شرعته الأمم المتحدة -لاحقًا- من خلال إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرَة في 4 ديسمبر العام 1960. ومن محصلة الإعلانين فتحت الأمم المتحدة الباب على مصراعيه مجددًا للتأكيد على الحقوق الإنسانية المتعددة ومن ثَمَّ المساواة بين الجميع على تنويعاتهم

أما بالنسبة إلى "دسترة" حقوق المواطنة فقد بدأ السعي إلى دسترة حقوق المواطنة عندما ظهرت الحاجة إلى تأمين المساواة في الحقوق والخدمات والتوزيع العادل للثروات والموارد بين الذين يملكون والذين لا يملكون، وذلك بتأمين توزيع عادل للموارد والخدمات يحمي عموم المواطنين من العوز ويوفر لهم احتياجاتهم الأساسية بما يضمن الكرامة الإنسانية لكل مواطن، وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع على اختلافهم التي تمكِّنهم من تطوير قدراتهم (حسب المفكر العالمي واقتصادي نوبل أمارتيا صِن)، ومن ثَمَّ يشيع الرضا الشعبي العام بين كل الأطراف الفاعلين في دول/ مجتمعات المركز والعالم الثالث من: سلطات/ مؤسسات سياسية، وأحزاب، واتحادات، ونقابات، وعاملين، وفئات نوعية، ومستثمرين

وشركات، وكيانات مدنية، إلخ

إذًا، في ضوء شرعنة حقوق الإنسان، ودسترة حقوق المواطنة؛ عملت دول العالم على اختلاف توجهاتها السياسية ودرجة تطورها الاجتماعي إلى محاولة الاستجابة لاحتياجات الإنسان - المواطن. وعليه وجدنا، في الفترة ما بين عامي 1950 و1980، دول المركز تتبنى ما عُرف بالرفاه، وسعت الدول المحيطة بالمركز متدرجة التطور؛ دول المنظومة الاشتراكية (آنذاك)، ودول العالم الثالث، إلى اتباع نموذج تنموي يحقق لها النمو/ التنمية. ومن ثَمَّ انطلقت الدول على اختلافها إلى إعلاء شعار المساواة في الحقوق Equality in Rights، والحقوق المتساوية Equal Rights؛ بل إن بعض الدول ذهبت أبعد من ذلك، فطرحت شعار المساواة في الطبقة (Equal-ity in Class)، سعيًا نحو عدالة اجتماعية جذرية. بيد أن الحصاد الختامي لجهود النماذج: الرفاهية المركزية الغربية، والتنموية الاشتراكية والعالمثالثية، لم تستطِع أن تفي بوعودها بتحقيق الرخاء الشامل للإنسان - المواطن. بلغة أخرى، نعم استطاع زخم الحقوق – المساواة[7] الذي تجدد عقب الحرب العالمية الثانية - بنموذجيه الرفاهي والتنموي - أن يحقق الكثير في مجالات تأمين الضمانات والخدمات الاجتماعية، وتحسُّن مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات النمو والتوظُّف والاستقرار

7- عبر النماذج التي طبقتها دول الشمال المركزي، والاشتراكية، والعالمثالثية التالية: أولًا: النموذج الديمقراطي الاجتماعي، ثانيًا: النموذج المحافظ الكوربوراتي، ثالثًا: النموذج الليبرالي، رابعًا: النموذج الإعاني.

النقدي النسبي، إلخ، إلا أن هذا الزخم لم يقدر على الصمود أمام رياح الليبرالية الجديدة – العولمة[8].

ت.الليبرالية الجديدة وتفاقم اللا مساواة وتراجع الحقوق:

(ت1-) مجتمع الخمس: لا مساواة غير مسبوقة تاريخيًّا ومنظومة حقوق مضطربة

في قلب كل نظام سياسي واجتماعي، توجد بنية أساسية تُحدد مدى قدرة الدولة والمجتمع على حماية الحقوق وضمان المساواة. هذه البنية لا تنشأ من فراغ، بل هي نتاج تفاعلات اقتصادية وتاريخية وثقافية طويلة. ومع الأخذ بسياسات الليبرالية الجديدة تحت مظلة العولمة في 1980، تعرضت هذه البنى الداخلية إلى تفكيك مستمر، ما جعل الدولة الحديثة عاجزة أو غير راغبة في أداء دورها كضامنة لمنظومة الحقوق بتجلِيَيها الإنساني والمواطني، وعليه تراجعت كل محاولات الرفاه والتنمية التي أخذت بها دول المركز الشمالي، والجنوب العالمي على السواء، بعد الحرب العالمية الثانية، من سياسات اقتصادية واجتماعية كانت تصب في تقديم ضمانات أساسية للمواطن، كالتعليم المجاني، والرعاية الصحية الشاملة، وحماية العمل، والمعاشات

8- شهد العالم في الفترة من 1950 إلى 1980 إعادة التوزيع الكبيرة؛ ما انعكس إيجابًا على وضعية المساواة والدمج والتمتع بالحقوق بدرجة أو أخرى، إذ دفعت الخيارات الاقتصادية التي تراعي الكثرة المواطنية - بعض الشيء - إلى تقليل مركزة الثروة وتخفيض القوة الاقتصادية على قمة الهرمية الاجتماعية، وتأمين نظم صحية وتعليمية وتأمينية متقدمة. كما فتحت أفقًا لحراك سلمي مدني وسياسي واجتماعي للمواطنين دون تمييز عبر التنظيمات: النقابية العمالية والمهنية، والمدنية، والسياسية الحزبية، والاجتماعية، والثقافية، والرياضية، إلخ.

التقاعدية. لكن منذ الثمانينيات، جرى تفكيك هذه السياسات بشكل ممنهج تحت شعار "تحرير السوق" و"زيادة التنافسية"، والتقشف، فحُلَّت شبكات الحماية الاجتماعية، وخُصخصت القطاعات الحيوية، وأُضعف العمل النقابي

أدى هذا التراجع/التحول إلى تصاعد الفقر وتآكل الطبقة الوسطى، التي تُعتبر تاريخيًّا عماد الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وبانهيار هذه الطبقة، اختل التوازن بين رأس المال والعمل، ما عرَّض المجتمع إلى مجموعة من التفاوتات المتشابكة؛ الطبقية، والثروية، والتعليمية، إلخ. كما اختل ميزان العدالة التوزيعية، وتكافؤ الفرص بين الجميع. وفي المحصلة، بدأ مجتمع الخمس في التشكل عاكسًا، حسب مؤلف كتاب فخ العولمة هانس بيتر مرتان، حيث 20% من مواطني الكوكب أصبحوا يستحوذون على الثروة على حساب 80% من إجمالي سكان العالم، أو أربع أخماس البشرية. وكان ذلك بداية ما وصفه تقرير مؤسسة أوكسفام التنموية الدولية: "بانفجار اللا مساواة" Inequality Explosion؛ وهو الانفجار الذي كان له أعظم الأثر في حياة مليارات من مواطني العالمي - ما يناهز ثلثي سكان الكوكب، أي خمسة مليارات إنسان/ مواطن - بمضاعفة معاناتهم الحياتية.

(ت - 2) مأسسة اللا مساواة وإعاقة الحقوق

لم تكتفِ سياسات الليبرالية الجديدة بمفاقمة اللا مساواة، بل إلى "مأسسة اللا مساواة" Institulaization of Inequality؛ حسب الاقتصادي الفرنسي النابه "توماس بيكيتي" في

كتابه العمدة: "رأس المال في القرن الحادي والعشرين"، حيث شرح بدقة كيف "تمأسست اللا مساواة" على جميع الأصعدة المجتمعية في كل دول العالم دون استثناء، من جراء العمليات الاقتصادية الكونية والمالية العولمية التي سادت النظام الاقتصادي العالمي على مدى ما يقارب خمسة عقود، والتي أسهمت بشكل أساسي في انفجار اللا مساواة ومأسستها، ومن ثَمَّ أثر تلك "اللا مساوات" على منظومة الحقوق الإنسانية والمواطنية. وكان السؤال الذي فرض نفسه هو:

كيف يمكن تحقيق المساواة بين البشر، وتأمين الحقوق الأساسية لهم في ظل تفاوتات/ اختلالات حادة طالت، ليس، الدول الفقيرة والنامية في الجنوب/ الأطراف، وإنما في الدول الغنية في الشمال/ المركز أيضًا؟[9]

في إجابته التفصيلية الموسعة، أجاب بيكيتي عن الأسئلة السابقة، والكثير غيرها، وخلص إلى ما يأتي:

- وجَّه الانتباه إلى الخيارات الاقتصادية التي اتُّخذت من قِبل دول المركز -خلال العقود الخمسة الأخيرة- -فيما يتعلق ببنية الاقتصاد/ المال العالمية الراهنة التي وصفها بيكيتي بالاستعمارية الجديدة، والليبرالية التجارية التي أثَّرت في الدول في تبنيها لميزانيات تقشفية والتراجع عما ما يُعرَف

9- طرح هذا السؤال مبكرًا عالم الاجتماع أنتوني جيدنز. وجدد طرحه في ضوء مجلديه الألفيين المرجعيين اللذين تمحورا حول قضية اللا مساواة في العالم وتداعياتها الحياتية على أكثر من ثلثي البشر في العالم.

بالضرائب التقدمية العادلة، ما فاقم اللا مساواة (اللا مساواة وتوزع تركز الثروة، اللا مساواة وعائد العمل، اللا مساواة وملكية رأس المال، إلخ). ولا سبيل من بلوغ المساواة ما لم يُتراجَع عن النظام الاقتصادي السائد الذي يقوم على تدوير حر لرأس المال والسلع والخدمات دون ضوابط تراعي الأبعاد الاجتماعية والحقوقية والبيئية لعموم مواطني الكوكب، التي من شأنها استعادة المساواة وتفعيل منظومة الحقوق[10].

ث. **الليبرالية الجديدة وتداعياتها على المساواة - الحقوق**

في ظل السياسات النيوليبرالية تعرض العالم منذ سنة 1980

10- يشرح لنا بيكيتي تفصيلًا كيف أصبحت اللا مساواة غير مسبوقة تاريخيًّا كما يلي: نسجت اللا مساواة السائدة من العلاقة التاريخية الممتدة التي "لا تنفصم بين حق الملكية والامتيازات". التي تحكم امتلاكها الأقلية الثروية لتظل المجتمعات محكومة عبر العصور بأنظمة لا مساواة متعاقبة. بالطبع اختلف شكل الامتلاك في القدم عن مثيله في الوقت الراهن. لكن ظل جوهر الامتلاك كما هو منذ الزمن العبودي الأول في ظل الإمبراطوريات القديمة حتى زمن العولمة المحكوم بإمبراطورية مالية احتكارية. ففي البدء مارست الأنظمة الاختلالية حق امتلاك البشر. فالأراضي. فالثروات الطبيعية. فالأرصدة المالية. والوحدات الإنتاجية المختلفة. والمعرفة. والتكنولوجيا (في ظل مجتمعات متعاقبة: العبودية فالزراعية فالصناعية فالمعرفية والتكنولوجية). حيث تتبع "بيكيتي" كيف تم ذلك: هل بالامتلاك القسري بالقوة أو بالامتلاك الممنوح أو كليهما. ما أدى إلى اللا مساواة التاريخية الراهنة بين الشمال والجنوب وبين القلة الثروية العالمية/ المحلية والأغلبية من المواطنين.

إلى ما يقترب من 200 أزمة اقتصادية[11] متفاوتة القوة أدت - من ضمن ما أدت إليه - إلى تنامي الفقر وتآكل الطبقة الوسطى، التي تُعتبر تاريخيًّا عماد الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وبانهيار هذه الطبقة، اختل التوازن بين رأس المال والعمل، ما أعاد المجتمع إلى حالة من التفاوت الطبقي/ المجتمعي الشديد الذي شهدته بدايات الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر

هذه الاختلالات البنيوية لم تقتصر على الشمال المركزي، بل امتدت إلى الجنوب العالمي، الذي عانى الاستعمار والاستغلال، لذا جاءت العولمة الاقتصادية/ المالية لتعيد إنتاج الهيمنة بشكل جديد من خلال تسيير المؤسسات المالية الدولية؛ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ للشأن المالي، وذلك بفرضها برامج "الإصلاح الهيكلي" قسرًا على تلك الدول، واشتراطها تقليص الإنفاق العام وخفض الدعم وفتح الأسواق، ما زاد من هشاشة المجتمعات وأضعف قدرتها على حماية الحقوق الأساسية

في ظل هذه الظروف، أصبح الفقر لا يُقاس فقط بمستوى الدخل، بل بتحوُّله إلى ظاهرة هيكلية تُنتج ويُعاد إنتاجها عبر

11- نشير إلى بعض أهم الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها العالم منذ 1980، والتي يقدر الباحثون خسائرها بأكثر من 5 تريليونات دولار، وذلك كما يلي: 1. أزمة دين أمريكا اللاتينية (أو أزمة الديون) - 1982 وما بعدها (327 مليار). 2. يوم الاثنين الأسود ((Black Monday 1987)7 -و1 تريليون دولار). 3. أزمة مصرف الادخار والقروض 1986 ــ 1995، (& Savings Loan Crisis) الأزمة المصرفية السويدية. 5) الأزمة المالية الآسيوية 1997 ــ 1998، (100 مليار دولار). 6) فقاعة الدوت كوم 2000 ــ 2002. 7) الأزمة المالية العلمية الأشرس منذ 1929 والتي حدثت في 2008 واستمرت آثارها إلى 2009. 8) أزمة الدين السيادي الأوروبي 2009 إلى 2018.

المؤسسات والسياسات. فالفقراء لا يُحرَمون من الاستهلاك فحسب، بل يُحرَمون - من ضمن ما يُحرَمون منه - من التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والقدرة على المشاركة السياسية، إلخ، ما أدى إلى تراجع الخدمات العامة وتهميش ملايين المواطنين، فباتت الصحة والتعليم وغيرهما، اللذان كانا يعدَّان من الحقوق الأساسية - على المستويين الإنساني والمواطني - يتحولان إلى امتيازات. ففي معظم الدول، أصبح التعليم الجيد متاحًا فقط لمن يملك القدرة المالية، فيما تُترك الطبقات الدنيا في مدارس ومؤسسات منهارة. كذلك، أصبحت الرعاية الصحية سلعة تُباع وتُشترى، ما جعل حق الحياة نفسه مرهونًا بالقدرة الشرائية، وهو ما تجلى في أزمة الكورونا في دول الشمال المركزي

إن استمرارية هذه الدينامية الخطيرة سيكون من شأنها تعميق فجوة اللا مساواة وتعطيل منظومة الحقوق، فيعود الفرد لا مواطنًا - إنسانًا، بل مستهلكًا وباحثًا عما يقوته، وذلك بصرف النظر عن أي معايير حقوقية تم التوافق عليها عالميًّا ووطنيًّا، أو أي خطط تنموية تحول دون إعادة إنتاج التفاوتات وتكريس

التراتب الاجتماعي[12].

إذًا، بفعل السياسات النيوليبرالية، كان مصير الحقوق بتنويعاتها هو "الكسوف" Eclipse أو "الحجب"، (بحسب دراسة مهمة)، لأنها أعادت تشكيل السياسات الاجتماعية

12- يشار في هذا المقام إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش" على ما ورد في التقرير من نتائج بالآتي: "إن 17 % ــ فقط ــ من الأهداف تسير على المسار الصحيح. وإن التقدم في أكثر من ثلث هذه الأهداف (35%منها) إما توقف وإما تراجع". ويتراوح التقدم في تحقيق باقي أهداف التنمية المستدامة ــ حول الـ50% من الأهداف ــ ما بين التقدم المعتدل والتقدم الهامشي. ودفع هذا الإخفاق الكبير في تحقيق إنجازات ملموسة لأكثر من 60% من أهداف التنمية المستدامة إلى أن الانتباه بأن "الوعد الذي قطعته الدول بالإجماع للالتزام بخطة التنمية المستدامة وتحقيق كل أهدافها: الرئيسية والفرعية؛ بحلول العام 2030 قد "أصبح في خطر". إذ إن ما تحقق "هزيل وغير كافٍ". ولعل أخطر ما أُعلن هو أن استمرارية الإخفاق سوف تؤدي إلى أن قرابة مليار مواطن يعيشون على ظهر الكوكب سيقعون في براثن الفقر المدقع بحلول سنة 2030. ناهيك بتفاقم التدهور البيئي والانهيار المناخي.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر بأن وثيقة أهداف التنمية المستدامة استهدفت التالي: أولًا: تجاوز مفهوم التنمية الاقتصادية المتمحور حول النمو الكمي فقط. ثانيًا: التعاطي مع التنمية كمفهوم مركب يتعلق بالمواطنين الأكثر فقرا واحتياجا وهشاشة. ثالثًا: أنه لن تتحقق التنمية إلا من خلال عملية شاملة لكل أبعاد الحياة الإنسانية. لذا كان التشديد على ضرورة الربط والتشبيك بين حزمة أهداف التنمية المستدامة ال17 لإحداث تحولات حقيقية ونوعية في مجالات ثلاثة تتعلق بحياة الإنسان كما يلي: المجال الأول: جودة الحياة(وتشمل الأهداف التي تتعلق بالقضاء على الفقر، ضمان الصحة والرفاهية، التعليم الشامل والمنصف والجيد، والمساواة بين الجنسين، والحد من عدم المساواة، وسلمية المجتمعات)، والبنية التحتية والموارد(وتتضمن الأهداف التي تتعلق بإنهاء الجوع وتأمين الغذاء وتحسينه، وتوفر الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي، وضمان الطاقة بأسعار مقبولة، وعمالة كاملة منتجة، بنية تحتية وتصنيع شامل ودائم وابتكارات متجددة، ومدن آمنة، وضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج)، والبيئة (وتجسدها الأهداف التي تعمل على مكافحة تغير المناخ وعلاج تداعياته، وحماية المساحات والموارد البحرية، وحماية وتعزيز النظم الإيكولوجية للأراضي، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، وخسارة التنوع البيولوجي). إذن، صممت أهداف التنمية المستدامة باعتبارها "دوائر متداخلة ومتحدة المركز Concentric Circles؛ إذ لا يمكن القضاء على الفقر دون نظام اقتصادي جوهره العدل وبيئته وبنيته التحتية داعمة للرفاه. ولا يمكن القضاء على الجوع دون نظام زراعي حديث ورشد مائي وبيئة خضراء ونظام غذائي صحي ومتكامل العناصر.

وهيكلة برامجها بما يخدم قوى السوق، لا بوصفها حقوقًا وجزءًا من السياسات الاجتماعية للدولة، وإنما بوصفها سلعًا لا بد من دفع تكلفتها، ومن لا يستطيع ينتظر النشاطات الخيرية لتوفيرها له. وترتب على "نزع الطابع الاجتماعي... والتسليع التام للحياة الإنسانية"، الإخلال بمنظومة الحقوق، وتفجُّر/ تفشي اللا مساواة في الشمال والجنوب على السواء

الخلاصة، وحسب كثير من الدراسات التي تناولت دولًا عدة في الشمال المركزي والجنوب العالمي على السواء، مثَّلت اللا مساواة، بما أنتجته من اختلالات طالت كل البنى - تهديدًا حقيقيًّا لمنظومة الحقوق الإنسانية - المواطنية.

خامسًا: في تجديد العلاقة الشرطية والطردية لمتلازمة الحقوق - المساواة

إن الحديث عن أزمة الحقوق في زمن اللا مساواة المتفاقمة يحتم علينا إدراك مدى كارثية هذه الأزمة، ومن ثَمَّ ضرورة فتح حوار واسع النطاق من أجل التفكير في بدائل ومسارات عملية لتجاوز أي عامل قد يؤثر في فاعلية تلك العلاقة الشرطية والطردية لمتلازمة الحقوق - المساواة. فالأزمات الكبرى التي عصفت بالعالم، اقتصادية كانت أو سياسية، أوضحت يقينًا أن منظومة الحقوق بتجلِيَيها الإنساني - المواطني تتأثر سلبًا، أو تتعطل ربما في بعض الأحيان، من جراء اللا مساواة التي تسري في بنى الدول/ المجتمعات، وغير مستثنى من ذلك الشمال المركزي أو الجنوب العالمي، وإن كانت ستتفاوت درجة التأثر، بطبيعة الحال، بينهما حسب درجة التطور والتراكم التاريخي. لذا، حسب أحد الباحثين، لا يمكن حماية منظومة الحقوق بالنصوص وحدها، ولا بتعهدات قانونية مجردة، بل بضمان توافر بنى عادلة تعمل بدأب من أجل تأمين المساواة على جميع الأصعدة، ما يمكِّن أي إنسان - مواطن على ظهر الكوكب من ممارسة منظومة الحقوق الإنسانية والمواطنية.

لقد أثبتت تجارب التاريخ أن العدالة الاجتماعية هي الشرط الأساسي لحماية الحقوق وتفعيلها. ففي الدول التي نجحت في بناء نظم حماية اجتماعية قوية، تقلصت الفجوات الطبقية، وارتفعت فرص الوصول إلى التعليم والصحة، وزادت معدلات المشاركة السياسية. على العكس من ذلك، في الدول التي خضعت لإملاءات السوق بالمطلق، وتخلت عن مسؤولياتها الاجتماعية، تآكلت الحقوق وتحولت إلى امتيازات خاصة بالطبقات الميسورة

أولًا: إعادة تعريف منظومة الحقوق، وفهم العلاقة الوثيقة التاريخية بين حقوق الإنسان وحقوق المواطنة كمركب يدعم كل عنصر فيه العنصر الآخر من جهة، وأهمية توفير المساواة كشرط مادي لتفعيل منظومة الحقوق

ثانيًا، ينبغي إصلاح بنية الدولة لتصبح دولة رعاية وضمان اجتماعي حقيقي، قادرة على حماية مواطنيها من تقلبات السوق والعولمة المفترسة. يشمل ذلك إعادة تمويل الصحة والتعليم والخدمات العامة، وفرض ضرائب تصاعدية عادلة على الثروات الكبرى، واستعادة الرقابة على القطاعات الاستراتيجية التي جرت خصخصتها

ثالثًا، ينبغي إعادة التفكير في آليات الحوكمة العالمية. فالمنظمات الدولية، بدلاً من أن تكون أدوات لإعادة إنتاج الهيمنة، يجب أن تتحول إلى فضاءات فعلية لتكريس التضامن

الإنساني. يتطلب ذلك إصلاح مجلس الأمن، وتطوير نظام دولي لفرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات، وإنشاء صناديق دولية لدعم الفئات الهشة وضحايا النزاعات والأزمات البيئية

رابعًا: يجب التركيز على تمكين الفئات المستضعَفَة؛ النساء والشباب والأقليات الإثنية وذوي الإعاقة، والمهاجرين. هؤلاء الفئات غالبًا ما يكونون أول من يُحرَم من الحقوق، وآخر من يستفيد من أي تحسن اقتصادي أو اجتماعي، لذا، فإن أي مشروع حقوقي جاد يجب أن يضعهم في مركز اهتماماته[13].

إن تجاوز أزمة الحقوق في زمن اللا مساواة ليس مهمة سهلة، فهو يقتضي تفكيك أنماط هيمنة مترسخة، وتبني ما يُعرف بالعدالة التوزيعية حتى يصبح مبدأ "الحقوق للجميع"، أكثر من مجرد حلم أو يوتوبيا، بل أفقًا سياسيًّا وأخلاقيًّا يمكن السعي إلى تحقيقه تدريجيًّا.

13-من الأمثلة التي سعت إلى تجديد العلاقة الشرطية/ الطردية لمتلازمة الحقوق ــ المساواة، نذكِّر بتجربتَي البرازيل والهند للحد من الفقر وما أسفرتا عنه من تقليل لفجوة اللا مساواة وتفعيل نسبي لمنظومة الحقوق. ارتكزت السياسات على إعادة توزيع الثروة. وتعزيز الخدمات الاجتماعية. وتحقيق شراكة فعلية بين الدولة والمجتمع. ومع أن هذه التجارب واجهت صعوبات وتناقضات. فإنها أثبتت إمكانية بناء اقتصاد اجتماعي يضع الإنسان قبل الربح. ويحقق قدرًا من المساواة يؤمِّن تفعيل منظومة الحقوق.

سادسًا: خاتمة

تُظهر هذه الدراسة بوضوح أن الحقوق، سواء كانت حقوق مواطنة في إطار علاقة المواطن بالدولة، أو حقوق إنسان كونية، لا يمكن ممارستها في ظل بنية تعاني اللا مساواة والتفاوتات المتعددة. فكلما توسعت الفجوات، تحولت الحقوق - في أحسن الأحوال - إلى نصوص مجردة يباعد بينها وبين التفعيل الواقع "اللا مساواتي"

لقد كشف تحليلنا، الممتد من أزمة الكساد الكبير في 1929 إلى أزمات اليوم المتعددة (الاقتصادية، الصحية، البيئية، وبالتالي الحقوقية)، عن العلاقة الوثيقة بين تدهور البنى الاقتصادية والاجتماعية وبين هشاشة منظومة الحقوق. فالليبرالية الجديدة، بتحالفاتها العابرة للحدود، حوَّلت الفرد من كائن حامل للحقوق إلى مجرد منتِج ومستهلك، تُقاس قيمته بما يملك، وإذا كان لا يملك بمدى قدرته على الصمود أمام السوق. في مواجهة هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى تبني رؤية حقوقية غير نمطية تعي العلاقة التاريخية الوثيقة بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن من جانب، وبين الحقوق بتجلِيَيها الإنساني والمواطني وبين

المساواة من جانب آخر[14].

إن جدلية المحلي والعالمي تحتِّم علينا إعادة التفكير في مفهوم السيادة، بحيث كذريعة للتدخل الخارجي، أو لتأجيل ممارسة الحقوق. فالحماية الحقيقية للحقوق تنبع من الداخل

ختامًا، إن زمن اللا مساواة الذي نعيشه اليوم ليس قدَرًا محتومًا، بل هو نتاج خيارات سياسية واقتصادية وثقافية، يمكن تغييرها بالإرادة والعمل الجماعي وقبلهما الإيمان بمبدأ الخير العام. حين يتوحد النضال المواطنِي مع النضال الإنساني، وتتلاقى العدالة الاجتماعية مع كونية الحقوق، يمكن أن نؤسس مشروعًا حقوقيًّا جديدًا دافعًا نحو بناء مستقبل مشترك أكثر عدلًا وكرامة

14- يمكن الانطلاق من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان من جانب. وتراث الوطنية المصرية منذ تأسيس الدولة الالحديثة المصرية من جانب آخر.

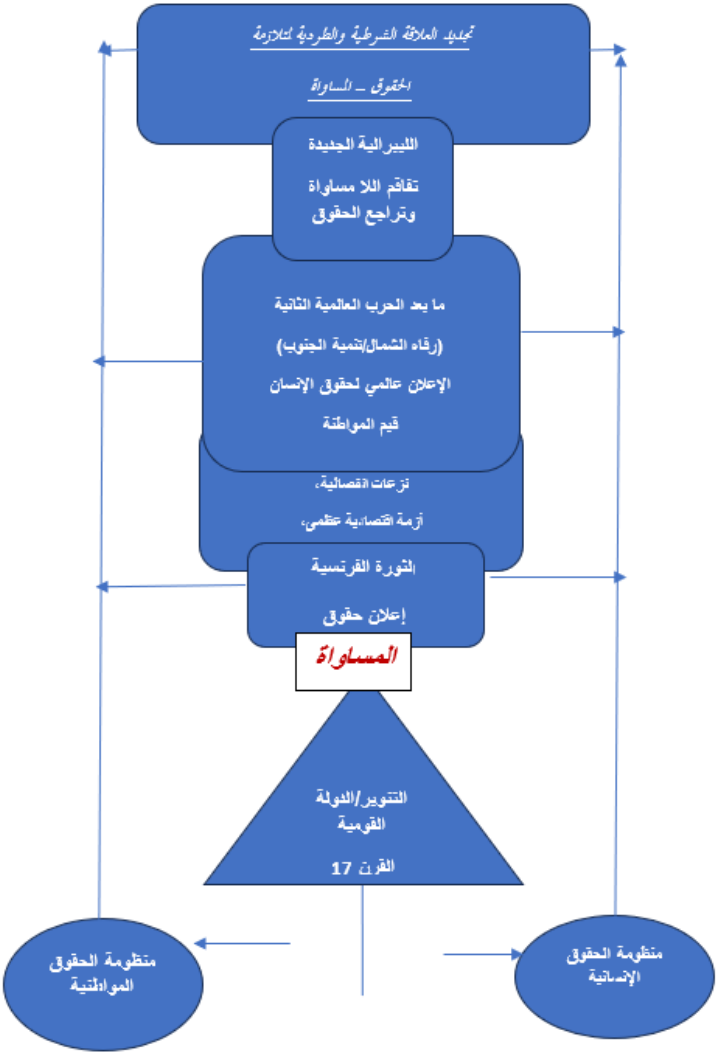
تحديد العلاقة الشرطية والطردية لتلازمة
الحقوق ـ المساواة
الليبرالية الجديدة
تفاقم اللا مساواة
وتراجع الحقوق
ما بعد الحرب العالمية الثانية
(رفاه الشمال/تنمية الجنوب)
الإعلان عالمي لحقوق الإنسان
قيم المواطنة
نزعات انفصالية،
أزمة اقتصادية عظمى،
الثورة الفرنسية
إعلان حقوق
المساواة
التنوير/الدولة
القومية
القرن 17
منظومة الحقوق
المواطنية
منظومة الحقوق
الإنسانية

المصادر

(أ) **باللغة العربية:**

(1) جان جاك روسو، خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر، ترجمة بولس غانم، المنظمة العربية للترجمة، 2009.

(2) إيريك كيسلاسي، الديمقراطية والمساواة، ترجمة جهيدة لاوند، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006.

(3) أمارتيا سِن، فكرة العدالة، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

(4) إيمانويل فالرشتاين، بعد الليبرالية، ترجمة محمد حَمشي، مدارات للأبحاث والنشر، 2022.

(5) هارولد لاسكي، نشأة التحررية الأوروبية، ترجمة عبد الرحمن صدقي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي: الإدارة العامة للثقافة، د. ت.

(6) رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، دار المستقبل العربي، 1993.

(7) تشارلز آر بيتز، فكرة حقوق الإنسان، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة رقم 421، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير 2015.

(8) سمير مرقص، المواطنة والهوية: جدل النضال والإبداع في مصر، دار العين للنشر، 2024.

(9) ----------، رأسمالية ظالمة، تحت الطبع، دار العين للنشر.

(ب) **باللغة الإنجليزية:**

أولًا: حقوق الإنسان:

(1) Christina Akrivopoulou, Defending Human Rights & Democracy in the Era of Globalization,2016.

(2) Kathrine G. Young (Ed.), The Future of Economic & Social Rights,2019.

(3) Kate Nash, The Political Sociology of Human Rights, 2015.

(4) Jean – Marc Coicaud, Michael W. Doyle, & Anne – Marrie Gardner, The Globalization

of Human Rights,2003.

(5) Alison Brysk & Gershon Shafir (Eds.), People Out of Place: Globalization, Human Rights, & the Citizenship gap, Routledge, 2004.

(6) Mahmood Monshipouri, Neil Englehart, Andrew J. Nathan, & Kavita Philip (Eds.), Constructing Human Rights in The Age of Globalization, 2003.

(7) Micheline R. Ishay, The History of Human Rights: From Ancient Times to the Globalization Era, University of California Press, 2008.

(8) Research Handbook on Human Rights and Poverty, 2021.

(9) Routledge Handbook of Human Rights, 2012.

ثانيًا: حقوق المواطنة:

(10) Bryan S. Turner (Ed.), Citizenship & Social Theory, Sage Publication, 1994.

(11) Richard Flathman, The Practice of Rights, Cambridge, 2010.

(12) J.M.Barbalet, Citizenship: Rights, Struggle & Class Inequality, University Minnesota, 1988.

(13) Bart Van Steenbergen, The Condition of Citizenship, Sage Publication, 1996.

(14) Keith Faulks, Citizenship, Routledge, 2000.

(15) Henri Onodera, Martta Kaskinen, & Eija Ranta, Citizenship Utopias in The Global South: The Emergent forms of Activism in an Era of Disillusionment, Routledge, 2025.

(16) Routledge Handbook of Global Citizenship Studies, 2014.

(17) The Oxford Handbook of Citizenship, 2017.